تجربة الإسلاميين في الحكم في السودان
وتحـدي الانتخابــات

عبده مختار موسى
أستاذ مشارك في العلوم السياسية
بجامعة امدرمان الإسلامية – السودان

يرى هذا المقال أن الجبهة الإسلامية القومية الحاكمة في السودان (١٩٨٩ –) تشكل ظاهرة تستحق الدراسة والتقييم. فهي قد بلغت (٦٠) عاما من العمر (١٩٤٩ – ٢٠٠٩)؛ وعاشت وتعايشت مع كل الأنظمة الوطنية منذ الاستقلال (١٩٥٦م) – العسكرية منها والديمقراطية – ما بين المعارك الانتخابية والعمل السري والعسكري المعارض والتصالح والتحالف في تكتيكات مرحلية ومواقف براجماتية من أجل خدمة الهدف الاستراتيجي وهو بناء تنظيم سياسي قوي ومتماسك ومتغلغل في الفضاء الاجتماعي والاقتصادي وفاعل في الساحة السياسية السودانية وقام بانجازات غير مسبوقة لا يستطيع أي باحث متجرد أن ينكرها.

لقد تحقق هذا الهدف الاستراتيجي في الواقع حيث أصبحت الحركة الإسلامية في السودان حزباً سياسياً حاكماً قاوم كل الظروف وصمد أمام مختلف الضغوط، الداخلية والخارجية، وتصدى لكل الأزمات وتجاوز حتى الانشقاق الداخلي في جسمه. ثم حقق انجازات غير مسبوقة في السودان لا يستطيع الباحث المحايد إنكارها. فعندما حدثت أكبر أزمة للحركة بسبب الانشقاق الذي قاده الترابي (١٩٩٩) لم يحدث لها انهيار بفضل البناء التنظيمي المتماسك الذي تقف عليه وبفضل المؤسساتية التي حققتها وبسبب كفاءة الكوادر التي أعدتها عبر السنين في تواصل بين أجيالها وتراكم انسيابي في الخبرات في العمل التنظيمي والسياسي والدعوي. فصارت الحركة الإسلامية في السودان – في نسخة المؤتمر الوطني – تشكل محور الارتكاز الذي تدور حوله السياسة السودانية – يقترب منها هذا الحزب ويبتعد عنها أو يتحالف معها ذاك، لدرجة أنها أصبحت متهمة بأنها السبب الرئيسي في الانشقاقات التي حدثت لمعظم الأحزاب السياسية الأخرى بما فيها شريكها في الحكم (بعد اتفاق السلام ٢٠٠٥) "الحركة الشعبية لتحرير السودان" التي انسلخت عنها لاحقاً مجموعة بقيادة لام أكول وزير الخارجية السابق في حكومة الشريكين والذي أسس حزب الحركة الشعبية لتحرير السودان/التغيير الديمقراطي (SPLM/DC) في تموز (يوليو) الماضي.

يرى هذا المقال أن فوز الحركة الإسلامية (المؤتمر الوطني) بالانتخابات القادمة المحدد لها نيسان/إبريل ٢٠١٠ أمراً متوقعاً بسبب ضعف الأحزاب الأخرى المنقسمة على نفسها مما يضعف الخيار الآخر للناخب من ناحية. ولكي ندرك كيف تشكل هذا الوضع وكيف وصلت الحركة الإسلامية إلى هذه المرحلة يحاول هذا المقال تقديم قراءة أخرى لسيرورة الحركة الإسلامية في السودان والتحديات التي واجهتها وصراعها مع الغرب في الخارج ومع التمرد في الداخل وصمودها أمام الأزمات (الجنوب والشرق ودارفور) وتجاوزها لانشقاقها الداخلي واستعدادها للانتخابات القادمة.

(I) نشأة الحركة الإسلامية في السودان:

ترجع جذور الحركة الإسلامية في السودان إلى حركة الأخوان المسلمين في مصر التي أسسها (عام ١٩٤١) حسن البنا (١٩٠٦– ١٩٤٩م)، والتي هي أيضاً امتداد لحركة الإحياء الإسلامي والتجديد التي بدأها الشيخ جمال الدين الأفغاني في مصر (ت ١٨٩٧م) وتلميذه محمد عبده (١٨٤٩–١٩٠٥م) ثم امتد خطها عبر محمد رشيد رضا (١٨٦٥ – ١٩٣٥م).

وكان التأثير الثقافي المصري على السودان واضح خاصة منذ مطلع القرن العشرين من خلال الصحف المصرية التي كانت تصل السودان بانتظام، ومن خلال المعلمين المصريين والذين عملوا في كل أنحاء السودان. ثم تأثير ثورة سعد زغلول عام ١٩١٩ والضباط المصريين في السودان إضافة إلى الطلبة السودانيين الذين درسوا في مصر فنقل بعضهم تجربة الأخوان المسلمين المصرية إلى السودان في منتصف الأربعينات من القرن العشرين. كان من أبرز أولئك الطلبة جمال الدين السنهوري الذي درس في مصر وأصبح أخاً مسلماً ما بين عامي ٤٤–١٩٤٥م حيث جاء السودان وخطب في نادي الخريجين ومعه صلاح عبد السيد (محامي مصري) ودعا لفكرة الأخوان المسلمين مما أدى إلى تكوين أول لجنة للأخوان المسلمين برئاسة إبراهيم المفتي وبدوي مصطفى نائباً وعلي طالب الله سكرتيراً وعضوية آخرين.[١]

وكان من أوائل الطلاب السودانيين الذين تم تجنيدهم في حركة الأخوان المسلمين في مصر – بجانب السنهوري – صادق عبد الله عبد الماجد وكمال مدني، ومحمد زيادة وجبرة عبد الرحمن كرواد، ومحمد خير عبد القادر. وعندما جاء هؤلاء الطلاب (السنهوري وزملاؤه) إلى السودان نشب صراع بينهم وبين حركة التحرير الإسلامي التي قوامها تيار الإستقلاليين. وكان من أبرز قادتها بابكر كرار ومحمد يوسف.[٢]

قدمت الحركة الإسلامية نفسها في مؤتمر العيد في ١٩٥٤/٨/١٢م بنادي أمدرمان الثقافي باسم (الإخوان المسلمون) مع الاستقلال الإداري عن أي جماعة أخرى. ثم برزت تحت مسميات مختلفة "الجبهة الإسلامية للدستور (١٩٥٥–١٩٥٨م)، و "جبهة الميثاق الإسلامي" و

(١٩٦٥-١٩٦٩م)، و "الجبهة الإسلامية القومية" (١٩٨٥-١٩٨٩م). وظلت تُعرف داخلياً باسم "الحركة الإسلامية"، وفي الجامعات باسم "الاتجاه الإسلامي". يرى بروفيسر حسن مكي – أحد أبرز الأكاديميين في الحركة – أنها كانت نتاجاً لعمليات صهر وطلاق وتأثيرات متبادلة مع مكونات كثيرة أهمها وافد حركة المسلمين بقيادة الأستاذ علي طالب الله، ثم حركة التحرير الإسلامي وليدة ظروف كلية غردون التذكارية في مارس ١٩٤٩م بقيادة بابكر كرار ومحمد يوسف ويوسف حسن سعيد. ثم تحالفت مع شخصيات وكيانات مثل الشيخ محجوب عثمان اسحاق، وأنصار السنة شيخ الهدية وكيانات صوفية لبعض مكونات التجانية مثل المرحوم مجذور مدثر الحجاز.[٣] في واقع الأمر هناك اختلاف حول تحديد تاريخ ميلاد الحركة الإسلامية في السودان.

يرى البروفيسر حسن مكي أن هذه الجماعة تابعت نموها وترقياتها السياسية حتى تسلمت السلطة السياسية في السودان في ٣٠ يونيو ١٩٨٩م تحت استراتيجية "التمكين"، إلا أنها لم تبرز لنفسها شهادة ميلاد متفق عليها، حيث أن جماعة التمكين الحاكمة اختارت اسم المؤتمر الوطني كوعاء، كما تمايزت بكيان آخر تحت مسمى "الكيان الخاص" الذي اعتمدته كيانا يمثل الاستمرارية التاريخية للحركة الإسلامية.[٤] في منتصف ستينات القرن العشرين برز أحد القيادات الشابة في الحركة الإسلامية مع ثورة أكتوبر (١٩٦٤) هو الدكتور حسن عبد الله الترابي الذي عمل عميدا لكلية القانون بجامعة الخرطوم وأصبح الأمين العام للحركة الإسلامية في مختلف تجلياتها (في الفترة ما بين ١٩٦٥ وحتى ١٩٩٨م).[٥] وأسس الترابي المؤتمر الشعبي بعد انشقاق الحركة الإسلامية الحاكمة في عام ١٩٩٩.

ومع أن حركة الأخوان المسلمين سبقت حركة التحرير الإسلامي في الميلاد والتأسيس، إلا "أن حركة التحرير الإسلامي شكلت أساساً للبناء الذي قامت عليه الحركة الإسلامية السودانية، نسبة لأنها مثلت حركة النخبة، ولأنها وُلدت في الجامعة والمدارس العليا وهي حاضنة العمل الإسلامي ورحمه الخصيب؛ ومعظم قادة الحركة الإسلامية التاريخيين تشكلوا في رحم الجامعة والمدارس العليا (بابكر كرار، يوسف حسن سعيد، محمد يوسف محمد، الرشيد الطاهر، عبد الله محمد أحمد، د. الترابي، دفع الله الحاج يوسف، وعثمان خالد مضوي)، وغيرهم،[٦] ولأنها – أي حركة التحرير الإسلامي – أعلنت عن ولادتها عبر بيان تأسيسي. كما لاحظ د. حسن مكي أن حركة التحرير الإسلامية جاءت كاستجابة عميقة للمد اليساري في الجامعات والمدارس وبتفاعلها مع البيئة الطلابية في الداخل، ومع الحدث السياسي في الخارج؛ نمت الحركة على نيران المدافعة والصراع والجدل السياسي والثقافي، وتسلحت بخبرات خصومها في العمل الميداني والسري ومجاهدات السياسة والخطاب وتشبيك القدرات بالبناء التنظيمي. كما اتخذت من شعار الإسلام ديناً ودولة والدستور الإسلامي ألة للتجذر في العقل الاجتماعي والسياسي؛ كما استلهمت تجربة الحركات الإسلامية في العالم مثل الإخوان المسلمين والجماعة الإسلامية في باكستان،

وعززت قدراتها الروحية والفكرية بزادهم الروحي والفني والأدبي من خلال كتاباتهم، وتحدثت عن الهوية ومكونات الثقافة الإسلامية.[٧]

لقد مرت الحركة الإسلامية السودانية في أعوامها الستين (١٩٤٩– ٢٠٠٩م) بمنعطفات عديدة وامتحانات متتالية؛ كما مرت بمحطات مختلفة أسهمت في تشكلها وتشكل خطابها السياسي والاجتماعي ويمكن إجمالها في الآتي:[٨]

١. مجابهة مجمل خطاب الحركة اليسارية حول الهوية والوجهة الثقافية وقصة الانتماء والسلوك، علما بأن الحركة الإسلامية كذلك تعلمت من خصومها في أدب المقاومة والعمل السري وبناء الخلايا وعمل التكتلات والمظاهرات والمنشورات وكثير من أوجه البناء التنظيمي.
٢. أدب المحنة والابتلاء خصوصا في حقبة الرئيس الراحل المشير النميري (١٩٦٩ – ١٩٨٥) كما أن التكوين النفسي والعقلي كان مهيأً أو حاضناً لفكرة المحنة نتيجة للمتابعة المستمرة لما جرى للإخوان المسلمين في مصر وغيرها.
٣. التعلق بفكرة الإصلاح من خلال القانون (الشريعة، الدستور الإسلامي ..) ربما نتيجة لأن معظم رواد الحركة من خريجي كليات الشريعة والقانون (صادق عبدالله عبد الماجد، بابكر كرار، محمد يوسف محمد، عمر بخيت العوض، الترابي، دفع الله الحاج يوسف، الرشيد الطاهر بكر...ألخ).
٤. الاهتمام بالشباب والمرأة. لعل اسهامات د. الترابي في أدب مخاطبة المرأة كان لها فعلها في تنمية الحركة الإسلامية النسائية.
٥. التعلق بفكرة إقامة الدولة المسلمة والإمام المسلم عن طريق الإصلاح والتغلغل التدريجي في مظان مفاتيح السلطة والقوة، وكذلك عن طريق الجهاد والقتال وتُوِّج ذلك بمشروع الإنقاذ في ٣٠ يونيو ١٩٨٩م وكان حينها عمر الحركة قد بلغ الأربعين سنة ميلادية.

كان تاريخ الصراع السياسي خلال فترة الديمقراطية الثالثة في السودان (١٩٨٥ – ١٩٨٩م) بعد الانتفاضة ضد حكم جعفر نميري العسكري هو تاريخ الصراع بين الجبهة الإسلامية القومية وبقية القوى السياسية التقليدية والحديثة مجتمعة. واتسمت هذه الفترة بالعمل العلني للإسلاميين في مجالات الاقتصاد والسياسة والتنظيم خلال سنوات تحالفهم السبع مع (النظام المايوي) كتفسير لتفوقهم على الآخرين الذين كانوا مقموعين وقتها. وقد استفاد الإسلاميون من علاقتهم بنظام نميري وذلك المناخ في المحافظة على المكاسب وتنظيمها بعد سقوط النظام المايوي. فاستثمرت الجبهة الإسلامية هذه الميزات النسبية لزيادة نفوذها المنظم وغير المنظم إلى درجة أن إنقلابها العسكري كان استكمالاً للشكليات إلى حدود بعيدة. فاحتلال العقول والعواطف قد تم قبل احتلال الإذاعة والجسور.[٩]

لم تقتصر النجاحات التي حققتها الحركة الإسلامية من تصالحها مع مايو على الدعوة المفتوحة وتوسيع مؤسسات الحركة الدعوية والاقتصادية فحسب، بل انتبهت الحركة إلى جوانب أخرى رغم حساسيتها وخطورتها على العلاقة مع نظام الحكم المايوي. وتمثلت هذه الجوانب في التغلغل في أجهزة الدولة الحساسة كالجيش وجهاز الأمن والشرطة، وأقامت أجهزة في غاية من السرية والحذر تتبع مباشرة للأمين العام لمتابعة استيعاب شباب الحركة في الكلية الحربية وكلية الشرطة، والانخراط في الأجهزة الأمنية، ويتم ذلك برغم التزامها الصارم بالحفاظ على العهد الذي أبرمته مع النميري على عدم الغدر به. وقد التزمت بذلك العهد حتى غدر بها هو من جانبه في عام ١٩٨٥ قبيل إطاحة انتفاضة شعبية بحكومة النميري في العام نفسه. وقد استطاعت الحركة بحنكتها وتجاربها المتراكمة في العمل العام أن تتجاوز الحصار الذي أرادت القوى الأخرى فرضه عليها وتحميلها أوزار حكومة مايو (السدنة). فبادرت بتكوين الجبهة الإسلامية القومية وخاضت مع الأحزاب الأخرى التجربة الديمقراطية مستهدية بتجاربها في المشاركة في الحكم مع نميري؛ واستطاعت أن تكون القوة الثالثة في البرلمان من حيث العدد، ولكن في حقيقة الأمر كانت القوة الأكثر نظاماً وقدرة على الحركة والمبادرة في الساحة السياسية. ولو قُدّر لتلك التجربة الديمقراطية أن تستمر لاستطاعت الحركة الإسلامية في السودان أن تحقق النموذج التركي (ممثلاً في حزب العدالة والتنمية).[١٠] ولكن الحرب في الجنوب وزحف المتمردين الجنوبيين شمالاً صوب المدن الشمالية والضائقة المعيشية وأزمة الوقود والمحروقات، مقروناً ذلك بمذكرة رفعها الجيش للحكومة للتعامل مع الأزمات بحسم، ومع ضعف الأحزاب التقليدية وعدم جديتها في مواجهة قضايا الجماهير عجل بموت التجربة الديمقراطية والتي نعاها من داخل البرلمان الراحل الشريف زين العابدين الهندي – أحد أقطاب الحزب الاتحادي الديمقراطي. لذلك ربما يصدق القول أنه لو لم تستولي الجبهة الإسلامية على الحكم (عام ١٩٨٩) لانقضّت عليها جهة أخرى.

شبّه أحد الباحثين خط تطور الحركة الإسلامية – مقارنة بالحركتين العقائدتين الأخريين: الماركسية ثم القومية المتأخرة – بأنه بينما كان خطيهما متعرجاً بين الارتفاع والانخفاض منذ نشوئهما، انفرد خط الحركة الإسلامية بأنه كان متعرجاً على مستوى أدنى في الطور الأول منذ الأربعينات (من القرن العشرين) وحتى السبعينات، ثم صعوداً مفاجئاً شبه عمودي بعد ذلك بما يوحي بأن هناك "عوامل غير طبيعية وراءه".[١١] وقد لاحظ كاتب بأنه طوال العقود الثلاثة الأولى من عمر الحركة الإسلامية بقيت هامشية الأثر وسط الشرائح الحديثة التحديثية من المتعلمين وسكان المدن ومناطق الزراعة المتطورة فكان نصيبها من الحركة الفكرية والفنية والنقابية والسياسية الفوراة وقتها ضئيلاً للغاية مقابل حضور فاعل لليساريين

والليبراليين في القطاع الطلابي. ويتضح طابع الطفرة في تطور الحركة في أنها سيطرت بعد ذلك على هذا القطاع بصورة شبه كلية وتحولت تدريجياً خارجة من حليف ثانوي للأحزاب الطائفية إلى منافس خطير لها حسبما أوضحت انتخابات عام ١٩٨٦م الديمقراطية حيث نالت الجبهة (٢٨) مقعداً مقابل (١٠٠) لحزب الأمة و (٦٣) للإتحادي الديمقراطي.[١٢] الإشارة التفسيرية الأولى لهذه الظاهرة يمكن التقاطها من حقيقة أن هذا النمو الاستثنائي ارتبط بدخول السودان مرحلة الأزمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.[١٣]

من ناحية أخرى الملاحظ أن الحركة الإسلامية وللمزيد من التغلغل في الدولة والمجتمع اهتمت منذ مشاركتها مع مايو (في الثمانينات من القرن العشرين) بقضايا القطاعات الفقيرة حيث كوّنوا مؤسسات دعوية واجتماعية واقتصادية تقتحم ساحات الضعفاء مثل: منظمة الدعوة الإسلامية، والوكالة الإسلامية الأفريقية للإغاثة، وجمعيات الإصلاح والمواساة، والمصارف والشركات الإسلامية التي حاولت تحرير المجتمع من الربا. واهتمت في سنواتها الأولى بتمويل الضعفاء مثل تجربة بنك فيصل الإسلامي مع الحرفيين إضافة إلى النشاط الإيجابي للجمعيات الشبابية مثل جمعية شباب البناء ورائدات النهضة وغيرها، وتركز على البعد الاجتماعي للدين. وحقق الإسلاميون مكاسب عندما أعلن النميري في سبتمبر ١٩٨٣ تطبيق الشريعة الإسلامية.[١٤] ذلك الإعلان كان يشير بصورة واضحة لنجاحهم في تحقيق هدفهم – بصورة ذكية – من مشاركتهم في نظام نميري بعد المصالحة معه في ١٩٧٧/٧/٧م؛ فقد أشار د. الترابي أمين الحركة بأنهم دخلوا الاتحاد الإشتراكي (الحزب الأوحد الشمولي لنظام نميري) بهدف التغيير من الداخل. وقد حققوا بالفعل ما أرادوا.

(II) تجربة الحركة الإسلامية في الحكم:

وصلت الحركة الإسلامية السودانية للحكم بإنقلاب عسكري بقيادة العميد (آنذاك) عمر حسن أحمد البشير في ٣٠ يونيو ١٩٨٩م. يبدو أنها حصدت ما زرعته من شباب الحركة في القوات النظامية كما سبقت الإشارة. وكأي نظام عسكري جمدت الدستور وحظرت الأحزاب والصحف، واتجهت اتجاهاً شمولياً. ثم أعلنت تطبيق الشريعة الإسلامية وأطلقت على نفسها "ثورة الإنقاذ الوطني" في إشارة إلى محاولة إنقاذ البلاد من التردي الذي وصلت إليه في مجال المعيشة والخدمات والأمن حيث التمرد الجنوبي يهدد مدن في شمال السودان.

انطلقت "ثورة الإنقاذ الوطني" من شعارات جديدة وطرحت توجهات تبلورت في ما عُرف بـ "التوجه الحضاري" وتحرير القرار واستقلال الإرادة السياسية. وواجهت عدة تحديات وأزمات في الداخل والخارج. وكان التمرد في جنوب السودان على أشده مع بوادر اضطرابات في

دارفور وشرق السودان. وبما أن ثورة الإنقاذ قد جاءت في ظروف من التحولات الدولية تقوم على النظام الدولي الجديد الأحادي القطبية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية فقد وجدت الإنقاذ نفسها في مواجهة مباشرة مع الغرب بقيادة أمريكا؛ وفي مواجهة في الداخل مع التمرد. كما دخلت في عداء مع مصر – ربما من خوف النظام المصري من أن يشجع ما جرى في السودان أخون مصر بالقيام بخطوة مماثلة – فأثارت مصر قضية مثلث حلايب المتنازع حوله بين البلدين منذ خمسينات القرن العشرين. أمام تلك الظروف والمهددات لجأت حكومة الحركة الإسلامية (الإنقاذ) إلى تجييش الشعب وتحريك غريزة الدين واستثارة دافعية الجهاد والاستشهاد. وحاولت تأصيل الجيش بادخال أدبيات إسلامية في التدريب، وشكلت الدفاع الشعبي والشرطة الشعبية وفتحت معسكرات للتدريب وربطت التوظيف بأداء الخدمة الوطنية وتدريب الطلاب عسكرياً قبل الدخول للجامعة. وتمت عملية تطهير واسعة في القوات النظامية والخدمة المدنية لضمان الولاء عملاً بفقه "التمكين". وقد شهد أحد أقطابها – فيما بعد – بأن الإنقاذ "ارتكبت نفس أخطاء نظام مايو في التطهير وإقصاء الآخرين ودفعت ثمن ذلك غالياً."[١٥]

بعد أن دانت السيطرة للإنقاذ من السلطة قام الأمين العام للحركة الإسلامية ، د. حسن الترابي، بحل الحركة في بداية تسعينات القرن العشرين. وجيئ بنظام المؤتمرات ولكنه فشل في استيعاب مشاركة شعبية واسعة في النظام. لذلك تحولت إلى فكرة المؤتمر الوطني باعتباره تنظيماً شاملاً ووعاءً جامعاً. لكن مع المشكلات الاقتصادية في الداخل والاضطراب السياسي والمعارضة والمواجهة مع الغرب والعقوبات الاقتصادية والتجارية والعزلة الإقليمية والدولية لم يحقق المؤتمر الوطني هدفه مما دفع كودار الحركة في التفكير – لاحقاً – في إعادة بناء الحركة الإسلامية وتنشيط مؤسساتها وتفعيل قنواتها وتجميع صفوفها مرة أخرى خاصة بعد اتفاق السلام مع حركة قرنق (٢٠٠٥) واتجاه الأوضاع نحو إعادة الديمقراطية وعودة الأحزاب السياسية إلى فضاء العمل السياسي والاستعداد للانتخابات.

(II– ١) الحركة الإسلامية في مواجهة الغرب:

تبدو أن مشكلة حكومة الإنقاذ مع الغرب – خاصة أمريكا – ليست في إعلانها تطبيق الشريعة الإسلامية فحسب بل أيضاً في الخطاب السياسي والإعلامي الإنقاذي في فترة عُرفت بـ "الشرعية الثورية" حيث بدا الأمر لأمريكا وكأنه تحدٍ جديد للزعامة الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. فبدأت الحكومة الأمريكية تمارس ضغطاً على السودان لإثنائه عن خطة المستقل وإجبارهة على السير على نهجها. ومن هذه الضغوط منعت الولايات المتحدة الأمريكية سفينة محملة بالقمح وصلت ميناء بورسودان من إفراغ شحنتها في السودان في وقت كان السودان يمر فيه بأزمة غذاء على الرغم من أن الحكومة دفعت قيمتها

وتم تغيير مسار السفينة إلى جهة أخرى . وبدأت واشنطن تتحدث عن النظام الجديد في السودان بأنه عسكري وغير ديمقراطي وينتهك حقوق الإنسان في جبال النوبة، ويقود حرباً دينية ضد العنصر الأفريقي المسيحي في الجنوب، ويرعى الإرهاب ويمارس تجارة الرقيق.[١٦] وفي مارس ١٩٩٠ أوقفت الحكومة الأمريكية مساعداتها الاقتصادية والعسكرية للسودان تنفيذاً للقرار الذي ينص على عدم تقديم مساعدات لحكم جاء من خلال إنقلاب.

لقد أصبح السودان في ظل الحركة الإسلامية بالنسبة لأمريكا مركزاً للأصولية الإسلامية والإسلام السياسي. لذلك وضعت وزارة الخارجية الأمريكية السودان (عام ١٩٩٣) في قائمة الدول الراعية والداعمة للإرهاب. تزامن ذلك مع أحداث وتداعيات أخرى منها:

١. اتهام الحكومة المصرية للحكومة السودانية بأن بعض عناصرها ضالعة في محاولة إغتيال الرئيس المصري حسني مبارك في أديس أبابا في مايو ١٩٩٥.
٢. أصبحت الخرطوم مقراً لمؤتمر الشعب العربي الإسلامي الذي يشكل واجهة للأصولية الإسلامية مثل حركة حماس وحزب الله وحركة الجهاد الإسلامية المصرية؛
٣. وجود أسامة بن لادن في الخرطوم، وقد غادر السودان لاحقاً؛
٤. وجود الإرهابي الدولي كارلوس في الخرطوم، وقد تم تسليمه لفرنسا لاحقاً؛
٥. أن الترابي زعيم التيار الإسلامي المتشدد – في نظر الغرب – أصبح هو الحاكم الفعلي في السودان؛
٦. أن الدول الأفريقية المجاورة للسودان بدأت تشكو من تدخل حكومة الخرطوم في شؤونها الداخلية ودعم معارضيها ومحاولة تصدير الثورة.

لكل ذلك استصدرت الولايات المتحدة الأمريكية قراري مجلس الأمن (١٠٤٤) و (١٠٥٤) في ١/٢١ و ١٩٩٦/٤/٢٦م. ثم أتبعها الرئيس الأمريكي (كلنتون) بقرار آخر في ١٩٩٦/١١/٢٢ يقضي بمنع أعضاء الحكومة السودانية وأفراد من القوات المسلحة من دخول الولايات المتحدة الأمريكية. وفي فبراير ١٩٩٦ أغلقت الحكومة الأمريكية سفارتها في الخرطوم بدعوى وجود مجموعات إسلامية أصولية تنشط في الخرطوم مثل حركتي الجهاد والجماعة الإسلامية (مصر) وحزب الله (لبنان) وحركتي حماس والجهاد الإسلامي الفلسطينيتين.[١٧]

ثم جاءت جولة وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين ألبرايت (آنذاك) إلى أفريقيا واجتمعت برموز المعارضة السودانية في كمبالا، وأطلقت تصريحات عدائية ضد السودان كان الهدف منها تغيير سلوك الحكومة السودانية عبر الضغوط. وفي الوقت ذاته دعمت واشنطن يوغندا وإرتريا وأثيوبيا بمعدات عسكرية بقيمة ٢٠ مليون دولار في عام ١٩٩٦ ودعمت حركة التمرد الجنوبية والتي تمكنت من الإستيلاء على مدينتين في الشمال في ٢١ يناير ١٩٩٧. ثم

ضربت مصنع الشفاء للأسلحة في ٢٠ أغسكس ١٩٩٨ بدعوى أنه ينتج أسلحة كيماوية. وفي مارس ١٩٩٩م أصدر مجلس النواب الأمريكي قرار يضم ٣٣ حيثية اتهام للحكومة السودانية من بينها اتهام الحكومة السودانية بممارسة إبادة جماعية وتطهير عرقي بجبال النوبة بولاية جنوب كرفان – وسط السودان (التهمة ذاتها التي حركتها واشنطن لاحقا في أزمة دارفور) وأنها تدعم الإرهاب وتمارس التمييز العنصري وتعذيب المعارضين السياسيين، وأنها متورطة في تفجير مبنى التجارة الدولية في نويورك في عام ١٩٩٣م. كل هذه التهم نفتها الحكومة السودانية، كما أن الحكومة الأمريكية لم تستطع إثباتها.[١٨]

وحاولت الحكومة الأمريكية محاصرة السودان بجيرانها الأفارقة وعزله إقليميا ودوليا حتى تتمكن من إسقاط الحكومة الإسلامية في الخرطوم. وعندما فشلت سعت لبناء الثقة مع حكومة الخرطوم وبدأت في إرسال مبعوثين للسودان أبرزهم السناتور السابق والقس الأسقفي جون دانفورث في نوفمبر ٢٠٠٢م وتحريك عملية السلام تحت رعاية أمريكا وتحت مظلة منبر الإيقاد (المنظمة بين الحكومية للتنمية IGAD). وقد كان نتاج ذلك إبرام اتفاقية السلام في نيفاشا (كينيا) في ٢٠٠٥/١/٩ بين الحكومة السودانية وحركة التمرد بقيادة الراحل د. جون قرنق.

II) -٢ إنشقاق الحركة الإسلامية الحاكمة:

من أبرز الأزمات التي واجهت الحركة الإسلامية في السودان وهي في سدة الحكم الصراع بين تيارين في داخلها: أحدهما يقوده الرئيس البشير ومن خلفه الجيش ومجموعة من القيادات الناقمة على دكتاتورية الترابي؛ والآخر يقوده الترابي ومعه بعض من الكوادر التي رأت أن عليها أن تقف مع شيخها الذي صنع مجداً للحركة وأوصلها الحكم. جوهر الصراع هو ليس حول الأفكار أو المبادئ أو حتى القضايا الجوهرية بل حول قضايا سياسية وصراع حول القيادة. وعلى الرغم من الإنشقاق حدث بعد مذكرة قدمها (١٠) من قيادات الحركة الإسلامية في نهاية عام ١٩٩٨م إلا أن جذور الصراع داخل الحركة الإسلامية ترجع إلى بداية عهدها بالسلطة. ففي بداية الإنقاذ كان يحكم البلاد مجلس قيادة الثورة من (١٥) ضابطاً. فنشب خلاف بين الأمين العام للحركة الإسلامية وبعض أعضاء مجلس ثورة الإنقاذ الوطني حول مَن يتولى إدارة شؤون البلاد: المدنيين أم العسكر. ورفض بعض أعضاء مجلس قيادة الثورة هيمنة المدنيين على عملية اتخاذ القرار؛ كما ظهر السخط من قبل العسكر ذوي الحس الأمني العالي تجاه بعض التصريحات ذات الصفة العسكرية تجاه المحيط الإقليمي من قِبل د. حسن الترابي الأمر الذي أدخل حكومة الإنقاذ في حرج مع بعض دول الجوار خاصة من الناحية الدبلوماسية كما فُسرت

التصريحات من بعض دول الجوار بأنها تهدد أمنهم الداخلي. وعندما تم تكوين المؤتمر الوطني وانتقلت كوادر الحركة الإسلامية إليه وتوسعت في إطاره كان على رأسه وأميناً عاماً له د. الترابي، وكان البشير على رأس الحكومة ويرى الكثيرون أن صراع ما عُرف بمصطلح "الرأسين": البشير والترابي، انطلق مع مذكرة عام ١٩٩٨ وكانت بمثابة تمرد علني لعشرة من الإسلاميين على شيخهم وانفجر بعدها الصراع.[١٩]

يرى الدكتور التجاني عبد القادر حامد، عضو مجلس شورى الحركة الإسلامية وأميز أكاديمي الحركة، أن البداية العلنية للنزاع بين الإسلاميين في السودان تعود إلى العاشر من ديسمبر ١٩٩٨ حينما تقدم عشرة من أعضاء هيئة شورى المؤتمر الوطني بمذكرة أثناء اجتماع الهيئة أشاروا فيها إلى ضرورة تقليص عضوية المجلس القيادي للمؤتمر الوطني ومراجعة وتعديل الصلاحيات الممنوحة له ليكون أكثر شورية وكفاءة، وذلك من خلال تعديل النظام الأساسي. كما طالبت المذكرة بانتخاب لجان قيادية من داخل المجلس، وفصل عمل الحزب عن الدولة، وإنهاء الإزدواجية في القيادة.[٢٠]

لقد تركز خطاب المعترضين حول مفاهيم وحدة القيادة، المؤسسية والشورى أسلوباً للعمل التنظيمي، الفاعلية التنظيمية، مما يمكن إجماله في النقاط التالية:[٢١]

١. إن العلاقة "الغامضة" بين قيادة التنظيم ممثلة في الأمانة العامة، وقيادة الدولة ممثلة في رئاسة الجمهورية ينبغي أن تحدد بدقة ووضوح؛
٢. أن تنتخب هيئة الشورى مكتباً قيادياً من ثلاث وعشرين عضواً، ويكون رئيس المؤتمر رئيساً لهذا المكتب، ويكون الأمين العام أميناً له. ويجتمع مرة كل شهر لتحديد السياسات العليا، خاصة الترشيحات والتعيينات في المناصب التنفيذية والتشريعية في الدولة والتنظيم، وللمحاسبة على الأداء التنفيذي، وتكون قراراته ملزمة لكل عضوية التنظيم، وله أن يدعو مجلس الشورى للانعقاد؛
٣. أن ينشأ جهاز تحت قيادة الأمين العام يُسمى "المجلس القيادي"، يكون جهازاً استشارياً تنسيقياً يناقش استراتيجيات الحركة الإسلامية العامة، ويسعى لتوحيد الرؤى بين القيادات الحركية والرسمية، ويُوصي للمكتب القيادي حول الشؤون العامة، ويعمل على تثبيت الفيدرالية وإثراء الفكر السياسي، ويجتمع مرة كل ثلاثة أشهر؛
٤. أن يُعطى مجلس الشورى صلاحيات المؤتمر القومي في فترة غيابه، كما تعطى له على وجه الخصوص صلاحية انتخاب الأمين العام ونائبه، وانتخاب المكتب القيادي بأكمله ومحاسبته. علاوة على ذلك فإن لمجلس الشورى أن ينتخب رئيساً له ،ثم اقترح أصحاب المذكرة أن تقسم هيئة الشورى نفسها إلى ست لجان حددت في نص المذكرة.

رغم معارضة الترابي للمذكرة حظيت بقبول في مجلس الشورى، وأُجيزت بكاملها، ممهدة بذلك الطريق إلى واحدة من أخطر الإنشقاقات التي تشهدها الحركة الإسلامية السودانية في تاريخها المعاصر.[٢٢] لم يستسلم الترابي بل انخرط بسرعة فائقة في تحريك حملة هائلة تحت شعار إعادة بناء التنظيم من القاعدة إلى القمة لمواجهة ما أحدثته مذكرة العشرة، واستطاع أن يجوب معظم أقاليم السودان ... مستخدما كل قدراته السياسية وخبراته التنظيمية وجمع عضوية بلغت ١٠ آلاف في مؤتمر عام في التاسع من أكتوبر ١٩٩٩،[٢٣] وتمكن من خلال المؤتمر أن يحسم الخلاف حول النظام الأساسي لصالحه وسقط معظم الموقعين على مذكرة العشرة في انتخابات مجلس الشورى وظهرت مؤشرات لالتفاف الترابي حول ما جاءت به مذكرة العشرة وهزيمتها بالكامل خاصة عندما قرر المؤتمر وبالإجماع اختيار د. الترابي أميناً عاماً ورئيسا للهيئة القيادية، واستثنائه من النص الوارد في النظام الأساسي الذي يمنع الجمع بين قيادة التنظيم والوظيفة التشريعية والتنفيذية، وذلك لتمكينه من استكمال ما تبقى من دورة المجلس الوطني (البرلمان). وبذلك استطاع الترابي أن يحكم قبضته بصورة تامة على التنظيم والحزب، وعلى الجهازين التنفيذي والتشريعي للدولة، كما يكون قد تمكن من إقصاء خصومه الأساسيين: ابتداءً برئيس الجمهورية وانتهاء بمجموعة العشرة.

أحست مجموعة القصر الموالية للبشير بخطورة الموقف خاصة وأن الفترة الزمنية المحددة لرئاسة الجمهورية لم يبق منها إلا عام واحد، ولأن هذه المجموعة تعول كثيرا على موقع رئاسة الجمهورية، وتخوض معظم معاركه من خلاله، فقد صارت المحافظة عليه وعلى الفريق (المشير حالياً) البشير شخصياً أمراً استرتيجيا يتوقف عليه وجودها السياسي الراهن ومستقبلها القريب، فدفعت الرئاسة بناء على ذلك بمشروع تعديل قانوني يتم بموجبه تقديم انتخابات رئاسة الجمهورية عاما على موعدها المحدد، وكان القصد من تلك الخطوة استباق مرحلة التعددية الحزبية المتوقعة، حيث كانت هناك ضغوط داخلية وخارجية تدفع في ذلك الاتجاه.[٢٤] وجد فريق الترابي فرصته الذهبية التي كان يترجاها، فأخذ يعارض الاقتراح معارضة قوية مطالباً بأن لا تجرى انتخابات الرئاسة إلا بعد تحقيق الوفاق الوطني مع أحزاب المعارضة. فأصرت رئاسة الجمهوري على رأيها.

كرد فعل تقدم الترابي بمشروع تعديل الدستور يتلخص في: سحب صلاحيات رئيس الوزراء عن رئيس الجمهورية، واستحداث منصب مستقل لرئيس الوزراء، سحب صلاحيات تعيين وعزل الولاة من رئيس الجمهورية، وإعطاء الحق لمجالس الولايات، إعطاء البرلمان سلطة عزل رئيس الجمهورية بأغلبية الثلثين. طلب الرئيس مهلة لدراسة الاقتراحات، لكن فوجئ بإعادة تقديمها لجلسة البرلمان لتبدأ مرحة القراءة الثانية، مما اضطر أنصار البشير للإنسحاب من جلسة المجلس الوطني (البرلمان)، فتأكد للترابي أنه لم يحصل على أغلبية

الثلثين المطلوبة لإجازة التعديلات، فأجل الجلسة إلى صباح الثلاثاء، ولكن الرئيس البشير فاجأ الجميع فأعلن في ساعة متأخرة من مساء نفس اليوم (الأحد) حل البرلمان، وإعلان حالة الطوارئ لمدة ثلاثة أشهر، وذلك ما عُرف فيما بعد بـ "قرارات الرابع من رمضان"،[٢٥] (الموافق ديسمبر ١٩٩٩م).

سارع الترابي إلى عقد مؤتمر صحافي أعلن فيه فض التحالف الذي جمعه مع البشير منذ عشر سنوات، معتبراً ما قام به الأخير ليس سوى (إنقلاب عسكري) وتعهد بمقاومته بالأطر القانونية ولوح باستخدام سلاح الجماهير والقوة إذا لزم الأمر. أما الرئيس البشير، الذي عقد مؤتمره الصحافي عقب مؤتمر الترابي، فقد قال أن قراره (ليس انقلاباً) بل تحرك المقصود به "إعادة الانضباط، وهيبة الحكومة، وتوحيد القيادة". وقال "إن الترابي يتصرف وكأن للسودان رئيسين، ولا يمكن أن تكون هنالك حكومتان في السودان، أحدهما فعلية تجلس في حزب المؤتمر الوطني، وأخرى صورية تجلس في القصر الجمهوري..."[٢٦] وقد تأكد للبشير أن الخطوات التي قام بها لم تُقابل بأي رد فعل مضاد، بل وجدت ترحيباً شديداً على المستوى الإقليمي مما شجعه أن يواصل مشوار "الإنضباط" فأصدر في الثاني من مايو ٢٠٠٠ بصفته رئيسا للمؤتمر الوطني بيانا دعا فيه لما اسماه "النفرة الكبرى" لاصلاح وتوحيد الحزب ولانفاذ قرارات مجلس الشورى حول المعالجة الشاملة. ثم وقع الانقسام عملياً عندما دعا رئيس مجلس الشورى إلى اجتماع للمجلس في ٢٧ يونيو ٢٠٠٠م. اعترضت الأمانة العامة (المجمدة) على ذلك الاجتماع، مشترطة رفع قرار تجميد الأمين العام (الترابي) ونوابه، فقاطعت مجموعة الترابي الاجتماع بينما تم الاجتماع بمجموعة البشير وصار كل طرف يشكك في النصاب القانوني (ثلثا العضوية) للطرف الآخر.[٢٧]

من جانب آخر لم يمض يومان على قرارات الرابع من رمضان إلا أن أعلنت مصر والأمارات وليبيا مساندتها للرئيس عمر البشير في صراعه مع رئيس البرلمان المنحل د. حسن الترابي، مؤكدة مساندتها للسودان وللقرارات "الشرعية" التي اتخذها الرئيس السوداني. وفي القاهرة اعتبر عمرو موسى، وزير خارجية مصر آنذاك، أنه لا يعتبر ما يحدث في السودان صراعاً على السلطة، وإنما هناك رئيس دولة اتخذ قرارات معينة وواضحة وتخص بلاده ... وأن هذه الإجراءات تحاول تصحيح وضع "بوجود رئيسين في مركب واحد".[٢٨] سواء تم خروج أو إخراج الترابي فهناك اعتقاد بأن ملف اقصاء الترابي ينطوي على أبعاد إقليمية وأفريقية وعربية. ولا يستبعد بعض المحللين من أن يكون الترابي قد تلقى رسائل تهديدية مباشرة أو غير مباشرة من بعض القوى الدولية المعادية له ولمشاريعه السياسية تحذره أو تتوعده، فهذا سلوك معهود في معترك الصراعات الإقليمية أو الدولية التي تشهدها المنطق... ويُقال أن المبادرة القطرية في هذا

الصدد قد تضمنت في ثناياها طلبا أمريكياً (عبر دولة قطر) من د. الترابي ليتنحى من الحكومة السودانية، وتهدده بعظائم الأمور إن هو أصر على البقاء.[٢٩]

داخلياً وجد الترابي نفسه من أشد المعارضين لنظام كان هو رائده وقائده. وأصبح يوجه نقداً لاذعا لـ (حكومة البشير) كلما وجد مناسبة مما أدى لاعتقاله أكثر من مرة. وتعرض حزبه (المؤتمر الشعبي) الذي أسسه عقب الانشقاق للمضايقة في نشاطه كما تعرضت الصحيفة الناطقة بلسان حزبه (رأي الشعب) للمصادرة أو الإغلاق مرات عديدة. كما اتهمته الحكومة بأن حزبه (المؤتمر الشعبي) ما هو إلا واجهة سياسية لحركة التمرد الدارفورية (العدل والمساواة) بقيادة خليل إبراهيم الذي كان ضمن كادر الحركة الإسلامية السودانية وتقلد في حكومتها منصب وزير ولائي قبل أن يتمرد من أجل إقليمه دارفور.

(III) نقد الحركة الإسلامية:

واجهت الحركة الإسلامية ليست أزمات وانشقاق فحسب بل نقداً ذاتياً حاداً من بعض كوادرها المستنيرة التي كانت حريصة على إزالة التشوهات التي علقت بها من جراء تعلقها بالسلطة من ناحية الفساد والتخبط واقصاء الآخرين. لذا ظهرت بعض المراجعات الفكرية والدعوة إلى الإصلاح مثل ما نادى به في وقت مبكر (في النصف الأول من تسعينات القرن العشرين) د. عبد الوهاب الأفندي في كتابه "الثورة والإصلاح السياسي" وهو من الذين آثروا الابتعاد عن النشاط المباشر في التنظيم. كذلك وقاد كل من د. التجاني عبد القادر حامد و د. حسن مكي محمد أحمد نقداً لسلوك الحركة الإسلامية وهي في السلطة. فالدكتور التجاني عبد القادر أحد أميز مفكري ومنظري الحركة الإسلامية ومشروعها الإنقاذي تحدث عن "المراجعات الكبرى عن أزمة الإسلاميين ومستقبلهم" ناقداً للحركة الإسلامية وهي في الدولة قد حادت عن المبادئ. وكتب عن "الإسلاميون وأوهام الدولة القومية"[٣٠] باعتبار أن المشروع ضل طريقه في ردهات الدولة.

كذلك من أخطاء الحركة الإسلامية وهي في الحكم أن من خلال سعيها للتمكين أطاحت بالكثيرين الذين فقدوا مناصبهم في الخدمة المدنية والقوات النظامية لا لسبب سوى أنهم لا ينتمون للحركة الإسلامية (الجبهة الإسلامية القومية وواجهتها حزب المؤتمر الوطني). ففي ندوة خاطبها في مدينة القضارف (٤١٤ كلم جنوب شرق الخرطوم) قال نائب رئيس الجمهورية، علي عثمان محمد طه، في أواخر شهر ديسمبر ٢٠٠٨ اعترف بأن ثورة الإنقاذ في مرحلة من المراحل كانت تقدم أهل الولاء لحاجتها للثقة وتثبيت أركان النظام. [٣١] وهي الأخطاء ذاتها التي أشار إليها البروفيسر حسن مكي حيث قال أن هذا الأخطاء هي التي أدت إلى تأزيم مشكلات السودان وتدويلها.[٣٢]

لقد ذهبت بعض الأصوات المعارضة للحركة الإسلامية في اتجاه آخر في نقد الحركة الإسلامية متهمة إياها بأنها عملت على أثننة الدولة السودانية. حيث يرى البعض أنه ومن خلال

استقراء تاريخي لتكوّن الدولة السودانية أن "ظاهرة الإنتماء القبلي الحاد تشكل في بعض جوانبها أخطاء تاريخية في سياسات بناء الدولة الوطنية في تاريخ السودان الحديث، وأن الحركة الإسلامية الحاكمة في السودان انتهجت سياسات أدت إلى تفتيت الكيانات الكبيرة ونشوء كيانات جديدة لا يسندها العرف القبلي القديم ولكنها جاءت بمبررات الولاء السياسي الأمر الذي أعاد القبائل إلى النعرات العرقية الضيقة والاستقطاب العرقي الحاد.[٣٣]

كما اتجه د. حسن مكي في تقديم نقد فكري للحركة الإسلامية حيث يرى أن الحركة الإسلامية في السودان لم تبرز نتيجة لفهم عميق لمجريات التاريخ الإسلامي، ولم يكن هناك وعي بالأحداث الكبرى التي شكلت التاريخ الإسلامي، ولم يكن هناك تأملات أصولية عميقة أو فلسفية لأن مثقفي السودان عموماً لم يتميزوا بهذا النوع من التعمق الفكري والروحي، باستثناء بعض قادة التصوف في السودان. وظلت الثقافة الإسلامية السياسية ثقافة سطحية تميل إلى التعبئة والشعارات والخطاب السطحي الذي لا يخاطب أمهات القضايا لأن أهل السودان عموماً أصحب ثقافة شفاهية مالت إلى تقديس الرموز والنظر إلى التاريخ الإسلامي نظرة مثالية. لذلك تأخرت فكرة الشورى والحريات وتداول السلطة والاعتراف بالآخر. [٣٤] وهذه النقطة الأخيرة (الاعتراف بالآخر) شكلت أهم عامل من العوامل التي أدخلت الحركة الإسلامية في أزمات. لأنه بسبب تهميشها للآخرين واقصائهم وغياب الديمقراطية تعرضت الحكومة إلى معارضة في الداخل وضغوط من الخارج دفعتها نحو تفكيك النسق الشمولي القابض لتعلن عودة الأحزاب والصحف المستقلة والترتيب لانتخابات ديمقراطية تجري في إبريل ٢٠١٠م.

لاحظ البعض أن الحركة الإسلامية بعد أن وصلت إلى الدولة انحرفت عن كثير من المبادئ. فظهر تيار ناقد لها من داخل نخبتها. بدأ ذلك بالدكتور عبد الوهاب الأفندي، ثم الدكتور التجاني عبد القادر، ثم البروفيسر حسن مكي والبروفيسر الطيب زين العابدين. الملاحظ أن هذه النخبة الإخوانية هم من الأكاديميين الذين حتمت عليهم خلفيتهم العلمية – الحياد والموضوعية – إبراز عيوب ومساوئ الحركة الإسلامية، دون مجاملة، في نقد ذاتي يكون حاداً أحياناً مثلما في حالة الأفندي الذي كثيراً ما تسبب نقده لسلوك الحركة في مضايقة للعناصر السياسية الاخوانية القابضة على السلطة. وقد ظل هذا التيار الناقد يدعو باستمرار إلى حماية الحريات والالتزام بالنظام الديمقراطي والحفاظ على حقوق الإنسان وعلى ممارسة الشورى داخل المؤسسات سواء كانت مؤسسات حكومية أو حزبية.

يرى البوفيسر الطيب زين العابدين (أستاذ العلوم السياسية بجامعة الخرطوم وعضو في الحركة الإسلامية) أن من أكبر الأخطاء التي ارتكبتها الحركة الإسلامية بعد استلامها للسلطة هو اندفاع كوادرها نحو بريق السلطة، وفي غمرة ذلك انحرفت عن كثير من المبادئ الإسلامية مثل العدالة والشورى. ويرى أنه "ومنذ مجئ الإنقاذ [الحركة الإسلامية] إلى السلطة انتهت

الشورى وانتهت المؤسسية في تنظيم الحركة الإسلامية، ويريدون التمسك بها بأي وسيلة حتى ولو كانت تلك الوسائل تنتهك حقوق الإنسان وتلغي الشورى والمؤسسية في الحركة الإسلامية وفي الدولة."[٣٥]

لكن الملاحظ أيضاً أن للحركة الإسلامية السودانية سمات مميزة. فمن مميزاتها أنها ليست منغلقة أو جامدة، فهي تتمتع بديناميكية عالية وقدرة على التكيف مع المتغيرات وقدرة استيعابية للأزمات وامتصاصية للصدمات؛ وقدرة على الانتقال من مرحلة إلى أخرى في تكتيك سلسل دون أن تفقد بوصلتها السياسية أو خطها الفكري أو مسارها الاستراتيجي. فقد تعاملت مع قضايا العصر بانفتاح مرن واستوعبت مستجدات الحداثة بذكاء. وتميزت بأنها تعاملت مع قضية المرأة برؤية عصرية، وأعطت للمرأة مساحة واسعة للتحرك وحرية النشاط التنظيمي والترقي في العمل الحركي والسياسي فأصبحت المرأة في إطار الحركة الإسلامية ناشطة سياسياً واجتماعياً بصورة لم تختلف في شكلها – وليس في محتواها – عن الحركات التقدمية أو الاتجاهات الراديكالية الحديثة. وكذلك تعاملت الحركة مع النشاط الاقتصادي برؤية ليبرالية لكن في إطار الضوابط الإسلامية (صيغ ومعاملات غير ربوية riba-free transactions). وكذلك قدمت إطاراً جاذباً للشباب والطلاب فاستوعبت عضوية من العناصر الأكثر حيوية المكونة لمنظمات المجتمع المدني. فبينما كانت تركز الأحزاب الأخرى في تتبع أخطاء وسلبيات الحركة الإسلامية كانت الحركة تعمل على تجنيد المزيد من الكوادر واستقطاب مختلف الفئات والقطاعات، فتغلغلت في المجتمع السوداني وباتت قابضة بشدة على مفاصله.

لكن في المقابل كانت هناك العديد من السلبيات والأخطاء التي ارتكبتها الحركة الإسلامية. يُؤخذ على الحركة الإسلامية أنها الأكثر تسييساً للخدمة المدنية في السودان، فظهرت المحسوبية والجهوية والعنصرية، وتم تسييس التعليم خاصة في تعيين قيادات الجامعات والترقيات العلمية، وتحدث البعض عن ظاهرة "بروفيسرات الانقاذ" في إشارة إلى ترقي البعض وفقا للأنتماء للإنقاذ وليس المعايير العلمية البحتة. وأصبح هناك مَن يحمل درجة أستاذية دون عطاء أكاديمي متميز أو إنتاج فكري وعلمي يؤكد أحقيته بالدرجة. وتدنى المستوى النوعي للتعليم رغم الطفرة في الكم. كذلك انتشر الفساد حتى أصبح السودان ضمن الدول الأكثر فسادا في العالم. واعترفت الحكومة مؤخرا بالفساد بعد أن كانت تنكره في الماضي وقال تقرير حكومي نُشر في الصفحات الأولى لبعض صحف الخرطوم (٠٩/١٠/١١) أن الفساد (تسميه الحكومة "الاعتداء على المال العام") انخفض من ٨ مليار إلى ٣ مليار جنيه سوداني في العام.

لكن وعلى الرغم من الأخطاء التي ارتكبتها الحركة الإسلامية في الحكم (نموذج الإنقاذ الوطني) والسلبيات التي اعترتها إلا أن أي باحث لا يستطيع أن ينكر الجوانب الإيجابية الكثيرة للتجربة. فهناك نجاحات وانجازات مميزة حققتها الحركة الإسلامية في السودان رغم الحصار

والأزمات والحروب والضغوط. فقد استطاعت أن توقف الحرب في الجنوب من خلال اتفاقية نيفاشا للسلام في كينيا (٢٠٠٥)، وأصبح السودان من أميز الدول في مجال الاتصالات. وفي عهد الانقاذ تم انتاج وتصدير النفط في عام ١٩٩٩م واكتشاف وتصدير الذهب (خمسة أطنان سنوياً)، وتضاعفت الجامعات إلى عشرة أضعاف – من خمس إلى (٢٦) جامعة حكومية و (٤٧) جامعة أهلية وكليات جامعية متخصصة. وتطورت الخدمات الطبية والتأمين الصحي؛ إضافة إلى مشروعات في شتى المجالات وخاصة في مجال البنية التحتية مثل الطرق والجسور والسدود والمياه والكهرباء. فقد تضاعف عدد المدارس إلى أكثر من عشر أضعاف في خلال عشرة سنوات. فمثلاً كانت هنالك (١١) مدرسة ثانوية فقط في كل إقليم دارفور (حالياً ثلاث ولايات) عندما جاءت حكومة الإنقاذ (في عام ١٩٨٩)، قفز العدد إلى ٢١٠ في بداية الألفية الثالثة في الفترة (١٩٨٩ – ٢٠٠٤م). [٣٦]

كما أصبح السودان يصنع السيارات (شركة جياد). وفي عام ٢٠٠٩ دشنت حكومة الإنقاذ أول طائرة سودانية الصنع (شركة صافات). كذلك حدث تطور كبير في مجال التصنيع الحربي واكتفى السودان ذاتياً في مجال الأسلحة الخفيفة، بل أصبح ثالث دولة في التصنيع الحربي في أفريقيا بعد مصر وجنوب أفريقيا. كما ارتفع انتاج النفط إلى (٦٠٠) ألف برميل يومياً في عام ٢٠٠٩. وتمت سفلتة طرق بطول ٢٨٥١ كلم من الطرق القومية وتشييد (١١) جسراً.[٣٧] وانخفض التضخم إلى أقل من ٨% بعد أن كان وصل في النصف الأول من تسعينات القرن العشرين إلى ١٦٦%. كما حقق السودان في خلال العشر سنوات الأخيرة متوسط ٩% من النمو السنوي وهو ضمن المستويات الأعلى في العالم. كان نتاج كل ذلك حراك اقتصادي وتجاري ضخم في السودان في السنوات القليلة الماضية وتدفق المستثمرون العرب والأجانب وكذلك العمالة العربية والآسيوية بكثافة للسودان. ووفقاً لاحصائيات التنمية العقارية العربية لعام ٢٠٠٩ أن السودان يحقق الآن أعلى معدلات استثمارية عربية.

خاتمـــة:

تحدي الانتخابات والسيناريوهات المحتملة:

استعدادا للانتخابات العامة القادمة في السودان المحدد لها نيسان/إبريل ٢٠١٠ عقد المؤتمر الوطني الحاكم مؤتمره العام الثالث في الخرطوم في الأسبوع الأول من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ بحضور ستة آلاف ممثل لعضوية الحزب في كل ولايات السودان حيث بلغت عضوية الحزب، بحسب تصريحات قادته، خمسة ملايين عضو. ودفع الأعضاء – الذين من بينهم كبار رجال المال والأعمال – (١٥) مليار جنيه سوداني (حوالي ٧ ملايين دولار) لتمويل الحزب. في خطابه للمؤتمرين قال الرئيس عمر البشير (رئيس الحزب) أن حزبه ملتزم

بالمواثيق والاتفاقيات التي وقعها وجدد التزامهم بقيام الانتخابات في موعدها واجراء الاستفتاء بغض النظر عن الخلافات التي تدور حوله.

أما في جانب الأحزاب الأخرى فقد نظمت الحركة الشعبية لتحرير السودان في مدينة جوبا (عاصمة الجنوب) ملتقى للأحزاب السودانية في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ لمعالجة مشكلات البلاد والاتفاق على آلية للمعالجة. وقد انتقد المؤتمر الوطني الملتقى باعتبار أن أجندته تم إعدادها سلفا وكذا نتائجه وتوصياته، وانتقد الموقف المتناقض للحركة الشعبية التي هي جزء من الحكومة بينما تنظم مؤتمرا مع الأحزاب المعارضة مناوئا للحكومة. ويرى مراقبون أن هذا المؤتمر – الذي انسحبت منه بعض الأحزاب لغموض أهدافه – ما هو إلا محاولة من الحركة الشعبية لتكوين تحالف مع هذه الأحزاب لتخوض الانتخابات القادمة ضد المؤتمر الوطني. وبعد تأجيل المؤتمر عدة مرات تم عقده في أواخر شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ وحضرته قيادات الأحزاب السياسية المعارضة من أبرزهم الترابي (رئيس حزب المؤتمر الشعبي المنشق عن المؤتمر الوطني) والصادق المهدي، رئيس حزب الأمة القومي، ومحمد إبراهيم نقد، رئيس الحزب الشيوعي السوداني.

يصر حزب المؤتمر الوطني على قيام الانتخابات في موعدها للحصول على الشرعية خاصة أنه يدرك أن هذه الأحزاب غير مستعدة الاستعداد الكامل للانتخابات نسبة لأنها تعاني من الضعف التنظيمي والخلافات والانقسامات داخلها وهي انقسامات تتهم فيها المؤتمر الوطني، وقد اتهم الصادق المهدي حزب المؤتمر الوطني بأنه وراء الخلافات التي في داخل حزبه.[٣٨] كذلك تعاني هذه الأحزاب من مشكلات في بنيتها الداخلية وعجزت عن تطوير نفسها وتقوية مؤسساتها وتجديد قياداتها على نحو يجعلها جاهزة للمشاركة في أية انتخابات على أي مستوى. وتطرح المعارضة فكرة تشكيل حكومة انتقالية لضمان نزاهة الانتخابات الرئاسية والبرلمانية.

من جهتها فإن الحركة الشعبية سواء كانت تحالفت معها (انتخابياً) كل الأحزاب في مواجهة المؤتمر الوطني أو لم يتم ذلك، فقد أكدت مشاركتها في الانتخابات على الرغم من أنها شككت في نتائج التعداد السكاني الذي على أساسه تجرى الانتخابات؛ وعلى الرغم من أنها كانت تحبذ اجراء الاستفتاء على تقرير المصير قبل الانتخابات. ويبدو أن الحركة الشعبية تدرك أن أي تحالف انتخابي بينها والأحزاب الأخرى ضد المؤتمر الوطني هو تحالف هش وربما تهدف الحركة لاستخدام المعارضة كورقة ضغط إضافية على المؤتمر الوطني الذي اتهم أحد قادته الحركة الشعبية بأنها تمارس الابتزاز مع حزب المؤتمر الوطني.

أما السيناريو المتوقع إذا نشأ تحالف انتخابي بين كل الأحزاب المعارضة مع الحركة الشعبية ضد المؤتمر الوطني فمن المحتمل أن يحبط هذا التحالف طموح المؤتمر الوطني في تحقيق اكتساح للانتخابات رغم أنه الأكثر استعدادا وله انجازات سابقة وبرامج واضحة تعزز

موقفه الانتخابي وذلك لأن هذا التكتل له قواعد شعبية عريضة فهو بالإضافة إلى الأنصار والموالين التقليديين للأحزاب فإن للحركة الشعبية كتلة ناخبين كبيرة تتمثل في ما يُعرف بـ "الكتلة السوداء" والتي تضم كل الجنوبيين والأفارقة سكان جنوب النيل الأزرق وجنوب كردفان (جبال النوبة) ونسبة مقدرة من سكان دارفور (الزرقة). فهذا التكتل ربما يكون خصماً على جزء كبير من الأصوات التي كان يمكن أن يحصل عليها المؤتمر الوطني بانجازاته خاصة إذا رفع هذا التحالف شعار التهميش والمهمشين – خاصة في الانتخابات البرلمانية والولائية؛ أما على مستوى الانتخابات الرئيسية فإن الرئيس البشير (مرشح المؤتمر الوطني) فقد زادت شعبيته بسبب مسألة المحكمة الجنوبية خاصة بعد اعتراف مجموعة من أبناء دارفور مؤخراً (مجموعة تصحيح مسار أزمة دارفور) بأنهم عملوا على تضخيم الأرقام لتوريط الحكومة السودانية.

من ناحية أخرى إذا ما حدث تحالف انتخابي بين الحركة الشعبية وكل الأحزاب الأخرى فمن المتوقع أن يتقاسم الطرفان (المؤتمرالوطني وتكتل الأحزاب الأخرى+الحركة الشعبية) الأصوات الانتخابية وأن تكون هناك حكومة مختلطة – أو بالأحرى غير منسجمة، وقد يؤثر ذلك على العملية السياسية وعلى الأداء التنفيذي في البلاد وربما يكون لذلك الوضع اسقاطات سالبة على الاستقرار السياسي. وقد لا تستمر تلك الحكومة (الهجين) طويلاً لأنه في السنة التالية سوف يتم الاستفتاء حول تقرير المصير. وأغلب الظن أن يصوّت الجنوبيون لصالح خيار الانفصال. فإذا تم ذلك فسوف تخرج الحركة تلقائياً من حكومة الخرطوم (بكتلتها البرلمانية وعناصرها في الجهاز التنفيذي) وتدين السيطرة مرة أخرى للحركة الإسلامية – مع الوضع في الاعتبار أن الحركة الإسلامية قابضة على كل مفاصل الاقتصاد والمؤسسات الأكثر حيوية في الدولة.

إذن معطيات الواقع ترجح أن تستمر الحركة الإسلامية السودانية اللاعب الأساسي في السياسة السودانية؛ فهي "ظاهرة" تشير كل الدلائل إلى استمراريتها. وعلى الأحزاب الأخرى أن ترسم استراتجيتها على التعامل مع هذا الواقع. وبالطبع هذه ليست حالة مثالية أن تكون الحركة الإسلامية الحاكمة قوية وتكتسح الانتخابات بسبب أحزاب ضعيفة ويتواصل الاستقرار السياسي على هذا المنوال؛ لأن غياب معارضة قوية ربما يعيد انتاج مناخ الأزمات في السودان – عندما تستمر جهة ما قابضة على مراكز السلطة ومفاتيح الثروة مع اقصاء الآخرين ولا تعبأ بالنقد والمعارضة والضغوط طالما أن المعارضة مهترئة. وما لم تستثمر الأحزاب الأخرى مناخ الديمقراطية القادمة بتجاوز انقساماتها وإعادة بناء نفسها فإن الوضع سوف يستمر تحت سيطرة الحركة الإسلامية.

الوضع السياسي في السودان كما تصوره الكاتب في ظل استمرار هيمنة الحركة الإسلامية على الحكم في غياب معارضة قوية.

حركة إسلامية حاكمة + معارضة ضعيفة = إقصاء ⟵ أزمات +اضطرابات وعدم استقرار سياسي

بصورة عامة إذا ما تم استيعاب آراء التيار النقدي في إصلاح وتصحيح مسار الحركة الإسلامية الحاكمة ربما تتطور إلى نوع من الحكم الراشد يمكن أن يشكل مثالاً لنجاح الإسلاميين في الحكم ونموذجاً للتيار الإسلامي الحديث في العالم. فالحركة الإسلامية في السودان مهما اختلف الناس حولها تبقى تجربة جديرة بالدراسة العلمية المحايدة، فقد وضعت بصماتها واضحة في تاريخ السودان الحديث – رغم السلبيات والاخفاقات والأخطاء وكذلك التحديات والأزمات.

الهوامش

١. سلمى حسن العطا محمد رحمة، الحركة الإسلامية في السودان: تجربة الحكم والانقسام في عام ٢٠٠٠، الخرطوم، شركة مطابع العملة السودانية، ص ص ٨٩-٩٠. (في الأصل رسالة ماجستير في العلوم السياسية بجامعة امدرمان الإسلامية، ٢٠٠٨). أنظر كذلك: حسن مكي محمد أحمد (بروفيسر)، الحركة الإسلامية في السودان ١٩٦٩-١٩٨٥، الخرطوم، الدار السودانية للكتب، ١٩٩٩، ص ٢٥. وكذلك أنظر: حيدر إبراهيم علي (دكتور)، أزمة الإسلام السياسي، ط٤، القاهرة، (د. ن.)، ص ٤٩.

٢. سلمى حسن العطا، المصدر السابق، ص ص ٩١ – ٩٣.

٣. حسن مكي، الحركة الإسلامية: المفاهيم وشهادة الميلاد، في: هويدا صلاح الدين عتباني (محرر)، قضايا واشكاليات الدولة الإسلامية المعاصرة – السودان نموذجاً، (ورشة عمل مركز دراسات السلام والتنمية، جامعة جوبا، الخرطوم، بالتعاون مع مؤسسة فريدريش إيبرت الألمانية بالسودان، أغسطس ٢٠٠٦)، ص ١٥.

٤. المصدر نفسه، ص ١٦.

٥. المصدر نفسه.

٦. حسن مكي، مرور ستين عاماً على تأسيس الحركة الإسلامية، صحيفة الرأي العام السودانية، الخرطوم، ٢٠٠٩/٥/١٠.

٧. المصدر نفسه.

٨. المصدر نفسه.

٩. عبد العزيز حسين الصاوي، السودان بعد عشر سنوات على (ثورة الإنقاذ): صورة السلطة، الجبهة الإسلامية القومية: النموذج المتسارع في الأزمات والدور المحدود، صحيفة الحياة، لندن، ١٩٩٩/٦/٩.

١٠. مصطفى إدريس البشير (بروفيسر)، "الحركة الإسلامية والإنقاذ ... أحداث كبرى حالت دون دولة الحكم الراشد"، مقال في صحيفة السوداني، الخرطوم، ٢٠٠٨/٥/١٢، ص ٩.

١١. عبد العزيز حسين الصاوي، المصدر السابق.

١٢. للمزيد حول نتائج الانتخابات في الفترات الحزبية السابقة في السودان أنظر: عبد الغفار محمد أحمد، في مواجهة الآخر: الجبهة الإسلامية القومية والأحزاب الطائفية والعلمانية السودانية، مجلة المستقبل العربي، العدد (٣٦٥)، تموز (يولويو) ٢٠٠٩، ص ١١٠.

١٣. عبد العزيز حيسن الصاوي، المصدر السابق.

١٤. صحيفة الوفاق، الخرطوم، العدد (٢٨٢)، ١٩٩٨/١٠/٣١م.

١٥. عثمان خالد مضوي، أحد القيادات التاريخية في الحركة الإسلامية، في حوار في صحيفة آخر لحظة، الخرطوم، ٢٠٠٩/٩/١، ص ٨.
١٦. عبده مختار موسى (دكتور)، مستقبل العلاقات السودانية الأمريكية بعد اتفاقية السلام، المستقبل العربي، العدد (٣١٩)، سبتمبر/أيلول ٢٠٠٥، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص ٦٧.
١٧. المصدر نفسه، ص ٦٨.
١٨. المصدر نفسه، ص ٦٨.
١٩. أخذاً عن Google انقسام المؤتمر الوطني، عماد أبو ديب، القصة الكاملة لسقوط عرش الترابي، ٢٠٠١/٥/١٢، في: سلمى حسن العطا، المصدر السابق، ٢٦٤.
٢٠. التجاني عبد القادر حامد (دكتور)، نزاع الإسلاميين في السودان: مقالات في النقد والإصلاح، الجزء الأول، أبو ظبي، (د. ن.)، ٢٠٠٨، ص ٨٧.
٢١. المصدر نفسه، ص ٨٧.
٢٢. المصدر نفسه، ص ٩٠. شملت قائمة العشرة الذين وقعوا على المذكرة الآتي: إبراهيم أحمد عمر، عثمان خالد مضوي وأحمد علي الإمام والفريق بكري حسن صالح، ونافع علي نافع، ود. غازي صلاح الدين، وسيد الخطيب، وبهاء الدين حنفي، ومطرف صديق وحامد تورين.)
٢٣. المصدر نفسه، ص ٩٣، وكذلك أنظر: سلمى حسن العطا، المصدر السابق ص ص ٢٦٠– ٢٧٠.
٢٤. التجاني عبد القادر، المصدر السابق، ص ص ٩٤ – ٩٥.
٢٥. صحيفة الرأي العام السودانية، الخرطوم: ١٩٩٩/١٢/٧م.
٢٦. صحيفة البيان الأماراتية، ١٩٩٩/١٢/١٤، والأهرام القاهرية، ١٩٩٩/١٢/١٦، في: التجاني، المصدر السابق، ص ٩٨.
٢٧. التجاني عبد القادر، ص ١٠١.
٢٨. جريدة البيان الأماراتية، ١٩٩٩/١٢/١٥، في: التجاني، ص ١٠٥.
٢٩. صحيفة القدس اللندنية، ٢٠٠٠/١/١٣
٣٠. "المراجعات الكبرى" عنوان لمقابلة مطولة في صحيفة الصحافي الدولي مع د. الجاني عبد القادر حامد، نُشرت في عام ٢٠٠٠؛ وأُعيد نشرها في كتاب يضم سلسلة مقالات صحفية في عن نقد الحركة الإسلامية تحت عنوان: "نزاع الإسلاميين في السودان عن أزمة الإسلاميين ومستقبلهم: مقالات في النقد والإصلاح"، (د.ن.)، يناير/كانون الأول ٢٠٠٨، ٣٠٨. أنظر كذلك الفصل الخامس من الكتاب نفسه، "التوسع الأمني والقبلي"، ١١٤ وما بعدها.
٣١. **الرأي العام**، الخرطوم، ٢٠٠٩/١/١.
٣٢. حوار مع البروفيسور حسن مكي محمد أحمد، أكاديمي وأحد مفكري الحركة الإسلامية في السودان، منشور في صحيفة **الانتباهة**، الخرطوم، ٢٠٠٨/٩/١٥.
٣٣. يوسف تكنة (أحد قيادات حزب الأمة القومي، وزير التعاون الدولي السابق بالسودان)، الصحافة، ١٣ إبريل/نيسان ٢٠٠٨م.
٣٤. حسن مكي، الحركة الإسلامية: المفاهيم وشهادة الميلاد، المصدر السابق، ص ١٨.

٣٥.الطيب زين العابدين (أستاذ العلوم السياسية بجامعة الخرطوم، وأحد أكاديمي الحركة الإسلامية السودانية) في حديث صحفي أجرته معه صحيفة التيار، العدد (٢٧)، الخرطوم، ٢٠٠٩/٩/١٦م، ص ٩.
٣٦.د. عبده مختار موسى، دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى، الدوحة: مركز الجزيرة للدارسات والدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠٠٩، ص ٦٥.
٣٧.لمركز السوداني للخدمات الصحفية (SMC).
٣٨.الصادق المهدي (رئيس حزب الأمة القومي المعارض) في حديث صحفي لصحيفة آخر لحظة، الخرطوم: ٢٠٠٩/٩/٢٥، ص ٨.